المجلد (١٢)، العدد (٤٢)، الجزء الثاني، مايو ٢٠٢١، ص ص ١٠٣ – ١٢٠

العوامل المؤثرة والقوانين والأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة: دراسة تحليلية في ضوء بعض الدول

إعداد

أ/ أسماء محمد ناصر الطيار

معلمة بإدارة تعليم الرياض

العوامل المؤثرة والقوانين والأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة: دراسة تحليلية في ضوء بعض الدول

إعداد

أ/ أسماء محمد ناصر الطيار (*)

ملخص

يوجد العديد من العوامل التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على التربية الخاصة والوصول إلى نظام شامل لها، وهدف البحث الحالي إلى التعرف على العوامل المؤثرة التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة، كذلك القوانين المسنة للوصول لنظام شامل في التربية الخاصة، الكشف عن الأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة، وفى سبيل ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن تقديم الخدمات لفئات التربية الخاصة والفئات المستحقة للخدمات يخضع لمدى تطور التربية الخاصة في الدول ويتأثر تقديم الخدمات المقدمة لذوي الإعاقات في المجتمعات بمدى وعي تلك المجتمعات واتجاهاتها الإيجابية لذوي الإعاقة؛ ويتضح ذلك بدقة في المجتمعات التي تولي اهتماماً بتقديم الخدمات لذوي الإعاقات فكلما كانت اتجاهات المجتمع ايجابية نحو ذوي الإعاقات كلما أدى لتقديم الخدمات واستمراريتها بشكل أفضل.

وأوصت الدراسة بأهمية الاطلاع على تجارب الدول في تقديم خدمات التربية الخاصة مع التركيز على الاستفادة من التجارب الرائدة والممارسات والدراسات النظرية والتطبيقية والبحوث العلمية المحكمة في هذا المجال.

(*) معلمة بإدارة تعليم الرياض.

Influencing factors, laws and reasons that prevented access to a comprehensive system in special education: an analytical study in light of some countries□

By
Asma Muhammad Nasser Al-Tayyar(*)

Abstract

There are many factors that have affected, directly or indirectly, special education and the access to a comprehensive system for it, The aim of the current research is to identify the influencing factors that prevented access to a comprehensive system in special education, as well as the laws enacted to reach a comprehensive system in special education, to reveal the reasons that prevented access to a comprehensive system in special education, and for this the researcher used the descriptive and analytical approach.

The study found that the provision of services to special education groups and those who are eligible for services is subject to the extent of the development of special education in countries and the provision of services provided to people with disabilities in societies is affected by the awareness of these societies and their positive trends for people with disabilities. This is precisely evident in societies that pay attention to providing services to people with disabilities. The more positive society's attitudes towards people with disabilities, the better it leads to providing services and their continuity.

The study recommended the importance of getting acquainted with the experiences of countries in providing special education services, with a focus on making use of pioneering experiences, practices, theoretical and applied studies, and refereed scientific research in this field.

□

(*) Teacher in Education Management Riyadh

مقدمة:

إن طبيعة الاتجاهات الاجتماعية لدى المجتمعات تجاه الأشخاص الضعفاء والمعوقين تبلورت كينونتها في إطار الظروف البيئية المادية المحيطة بها، والتي تتصف بداياتها في المجتمعات البدائية بالقساوة والوحشية مما يجعل هذه الاتجاهات الاجتماعية تتطبع بطبيعة الظروف البيئية التي تهدد أسباب البقاء؛ لذلك تميل تصرفات المجتمعات البدائية وفقاً لاتجاهاتها ومعتقداتها الفلسفية التي تم تبنيها وفقاً لأساليب تتسم بالغلظة والشدة من أجل خلق مجتمع يكون أفراده أقوياء بدنياً بدون أن يكون للضعفاء والمشوهين بدنياً وجود فيه (الوابلي، ٢٠٢٠).

و أشارت الباش (٢٠١٧) أن العوامل الاقتصادية من القوى المؤثرة في التربية الخاصة والذي يتضح في برامج الدعم التمويلي الخاص بالتربية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أيضاً أشار فاريل (Farrell, 2009) لتأثير العوامل السياسية في خدمات التربية الخاصة.

ومع ظهور الأديان وتغير الأفكار الفلسفية وتطور العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد تغيرت النظرة والتوجهات المجتمعية تجاه ذوي الإعاقة مما أدى لتقديم الخدمة والرعاية بشكل متطور ومنظم تزامناً مع ظهور القوانين والتشريعات الداعمة لذوي الإعاقة وحقوقهم (العتيبي والمعيقل،٢٠٢٠).

وبالاطلاع على تاريخ أصول التربية الخاصة والخدمات الداعمة والمقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة والتي تتضح في عصر التنوير في فرنسا وما تم فيه من الأفكار الجديدة والجهود البحثية والتجريبية والدراسات النظرية لنشأة وتطوير التربية الخاصة، والتأثير الفلسفي لحركة التنوير الذي أدى لنشوء مجموعة من الأنشطة الفكرية التي شكلت بدورها العمليات والجهود في مجال التربية الخاصة وأثبتت أنها حاسمة وفعالة في بدء التدريس والتدريب المنهجي للأشخاص ذوي الإعاقة (Richardson&powell,2011) وبالتأمل في أصول التربية الخاصة المرتبطة بالأصول القانونية فقدتم إقصاء ذوي الإعاقات من فرص التعليم إلى أن تم حل مشكلة عدم المساواة بتوفير الدعم المادي للولايات استناداً على توفير فرص التعليم المجاني لذوي الاعاقات وهو ما اقتضاه قانون تعليم ذوي الإعاقات (willard, 1998)، فتشهد أصول التربية الخاصة تطور الاهتمام بذوي الإعاقات من خلال الرعاية الطبية والتأهيل مروراً بمبادئ الدمج وصولاً لمرحلة سيادة مفاهيم المساواة في التعليم ومفاهيم الدمج الشامل (الخطيب،٢٠١٣)، والتي تدعمها القوانين والتشريعات لذوي الإعاقات.

مشكلـــة البحـــث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- العوامل المؤثرة التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة؟

٢- القوانين المسنة للوصول لنظام شامل في التربية الخاصة؟

٣- الأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة؟

أهميـــة البحـــث:

استمد البحث أهميته من الاعتبارات التالية:

١- يسهم في وضع خلفية نظرية عن العوامل المؤثرة التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة.

٢- يقدم للمسئولين عن تعليم التربية الخاصة الأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة.

٣- يزود القائمين على التربية الخاصة بالقوانين المسنة للوصول لنظام شامل في التربية الخاصة.

أهـــداف البحـــث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

١- التعرف على العوامل المؤثرة التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة.

٢- التعرف على القوانين المسنة للوصول لنظام شامل في التربية الخاصة.

٣- الكشف عن الأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة.

مصطلحـــات البحـــث

التربيـة الخـاصـة:

مجموعة من النشاطات والبرامج التربوية التي تختص بتقديم الرّعاية والعناية الخاصة لفئة معينة من الأشخاص غير الطبيعيّين، ويكون الهدف من هذه البرامج تحفيز القدرات العقلية والجسدية التي يمتلكونها لأكبر حد ممكن، ومساعدتهم على تحقيق ذاتهم وتكيفهم مع البيئة المحيطة بهم على أكمل وجه. (الوابلي، ٢٠١٧).

كما عرفها الخطيب والحديدي (٢٠١٩) بأنها نمط من الخدمات والبرامج التربوية تتضمن تعديلات خاصة سواءً في المناهج أو الوسائل أو طرق التعليم استجابة للحاجات الخاصة لمجموع الطلاب الذين لا يستطيعون مسايرة متطلبات برامج التربية العادية.

دول البحث:

نقصد بدول البحث الولايات المتحدة، الصين، الكويت، كوريا الجنوبية، تركيا، آيسلندا.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث؛ سوف تقوم الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي: ويختص المنهج الوصفي بجمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها، بالإضافة إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق، بل يتضمن –أيضاً– قدراً من التفسير لهذه النتائج؛ لذلك يتم استخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير؛ بهدف استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة (صابر وخفاجة، ٢٠٠٢).

حدود البحث:

الحدود الموضوعية:

اقتصر البحث على العوامل المؤثرة والقوانين والأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة: "دراسة تحليلية في ضوء بعض الدول".

الحدود الزمنية:

تم تنفيذ البحث خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ١٤٤٢هـ.

الإطار النظري:

العوامل المؤثرة التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة

يوجد العديد من العوامل التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على التربية الخاصة والوصول إلى نظام شامل لها نذكر منها:

أولاً: العـــوامـــل الاجتمـــاعيـــة:

وتتمثل في الثقافة المجتمعية وما تتضمنه من التقاليد والأعراف والدين والتوجهات والاتجاهات الاجتماعية نحو ذوي الإعاقة، وقد ذكر العتيبي والمعيقل (٢٠٢٠) أنه على الرغم من التغيرات الإيجابية في بعض المجتمعات نحو ذوي الإعاقات إلا أنه لا تزال مجتمعات أخرى تتبنى اتجاهات سلبية لذوي الإعاقات وتظل في أمس الحاجة للتوعية والتطوير للاتجاهات الإيجابية، ومن أهم الأساليب لذلك:

١- البرامج التعليمية التربوية.
٢- الدمج والتفاعل المجتمعي مع ذوي الإعاقات.
٣- استناد الاتجاهات العلمية على العلم بدلاً من الخرافة.
٤- تطوير الشراكة المجتمعية والأسرية لذوي الإعاقات.
٥- تطبيق التكنلوجيا والتقنيات الحديثة في التربية الخاصة.

ثانياً: العـــوامـــل الاقتصـــاديـــة:

إن الأنظمة الاقتصادية المتطورة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمانيا والصين لعبت دوراً فعالاً في تطور خدمات التربية الخاصة ومن ضمنها خدمات التعليم، بحيث نلاحظ ان إقرار قوانين الدعم التمويلي لبرامج التربية الخاصة التي اقرتها الولايات المتحدة والمانيا والصين والكويت وتركيا وكوريا أسهمت بتقديم البرامج والخدمات للتربية الخاصة والخدمات المساندة بشكل فعال، وهذا الدعم يرتبط بالوضع الاقتصادي للدولة بشكل عام فعندما تكون الدولة متطورة ولديها نمو اقتصادي فإن ذلك ينعكس ايجاباً على تطور خدمات التربية الخاصة.

وقد أشار الخطيب (٢٠١٣) إلى الآثار السلبية المترتبة على إجراءات العزل الاجتماعي والاقتصادي والتي تمارس ضد ذوي الإعاقات في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمانيا والصين، حيث أشارت الدلائل إلى أن عزل ذوي الإعاقات أدى لظهور وانتشار عدة مشاكل بينهم منها: سوء التغذية، الأمراض، تعاطي العقاقير والمشروبات الكحولية.

ثالثاً: العوامل السياسية:

إن عوامل الاستقرار السياسي التي تشهدها بلدان العالم المتقدم كالولايات المتحدة الأمريكية والمانيا وغيرها ونتيجة لاستجابة صانعو السياسات للقضايا التي عرضت في المحاكم وانعكاسها بشكل إيجابي على حقوق الإنسان وسن القوانين بوجب هذه القضايا، والتي تقوم على مبدأ عدالة الإجراءات وتكافؤ الفرص، من خلال مقاومة التمييز، قد حققت تقدماً هائلاً في مجال التربية الخاصة والذي تجسد في وضع القوانين الشاملة لضمان حقوق الأطفال ذوي الإعاقات والذي دفع بالولايات ولمن سار على نهجها من الدول بسن القوانين للتقدم والرقي في تقديم الخدمات لذوي الإعاقات.

ومن العوامل ايضاً التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة عدم ربط التربية الخاصة بالمجالات التأصيلية الداعمة لتقديم الخدمات مع الخدمات المساندة والذي يتضح في فريق العمل متعدد التخصصات، وتحديد البيئة التعليمية الأقل تقييداً، وصولاً للدمج المجتمعي والوصول الشامل للمجتمع بدءًا من التقييم والتشخيص لذوي الإعاقات وتدريسهم بالاستراتيجيات المستندة على أسس علمية وفقاً للبرامج التربوية الفردية مع التقييم المستمر للبرامج وما تتضمنه من طلاب ومهنيين وممارسات ولا نغفل دور القوانين والتشريعات في تطور التربية الخاصة إضافة للتمويل لكافة برامج ذوي الإعاقات، مع تكثيف الأبحاث العلمية والتدريس المستند على الأدلة (الباش، ٢٠١٧).

القوانين المسنة للوصول لنظام شامل في التربية الخاصة:

أولاً: القوانين المناهضة للتمييز وإعادة التأهيل لحماية الأفراد ذوي الاعاقات:

وفقاً لإحصائيات منظمة الصحة العالمية، (٢٠١١)، يعاني الأفراد ذوي الاعاقة من انخفاض مستوى التعليم مع ارتفاع مستويات البطالة والفقر، ولهذا اتجه صناع السياسة في الدول الخمسة إلى التأكيد على أهمية القوانين التي تهدف لتوفير الفرص لذوي الإعاقات للوصول للنتائج الإيجابية مثل أقرانهم العاديين.

تميزت العديد من الدول بوضع تشريعات لحماية الأفراد ذوي الإعاقة من التمييز سواء الصريح أو غير المتعمد. يقدم الجدول التالي قائمة القوانين في الخمسة دول والتي تحمي مواطنيها من ذوي الإعاقة من التمييز وتشمل التشريعات حماية الحقوق المدنية، فضلاً عن تكليف الخدمات

التي تهدف إلى التقليل من التأثير السلبي للإعاقات، مثل التربية الخاصة والتأهيل المهني، وتسعى قوانين الإعاقة إلى تحسين نوعية الحياة وزيادة الفرص للأفراد ذوي الإعاقة من خلال توفير خدمات الصحة والتعليم والتوظيف وإعادة التأهيل وبدون هذه القوانين، سيواجه للأفراد ذوي الإعاقة الرفض والعزل عن المجتمع.

جدول (١) قانون إعادة التأهيل والحقوق المدنية

الدولة	القانون	الاحكام
الولايات المتحدة	قانون الأمريكيين ذوي الإعاقات (١٩٩٠) قانون اعادة التأهيل (١٩٧٣) قانون الضمان الاجتماعي (١٩٣٥)	أماكن الإقامة بما في ذلك التوظيف، الخدمات العامة والنقل والاتصالات). التسهيلات التعليمية (القسم ٥٠٤) التأهيل المهني (القسم ٥٠٨) والدخل الاساسي الشهري، التأمين الطبي وتمويل الرعاية طويلة الأجل.
الصين	قانون حماية الأشخاص ذوي الاعاقة (١٩٩٠)	لا يوجد تمييز ،الدعم في إعادة التأهيل ،التعليم والعمل والحياة الثقافية والضمان الاجتماعي ،بيئة يسهل الوصول إليها والمسؤوليات القانونية
الكويت	المادة ٢٩ من دستور دولة الكويت ١٩٦٢ القانون رقم ٨ لحقوق ذوي الاعاقة(٢٠١٠)	التعليم والتوظيف والرعاية الاجتماعية أماكن الإقامة بما فيها التعليم، النقل والتوظيف والخدمات الصحية
كوريا الجنوبية	تعزيز العمالة والتأهيل المهني قانون المعوقين (٢٠١٤) قانون حظر التمييز ضد المعوقين.	التعليم والدعم المالي؛ تكافؤ فرص العمل؛ الاعتماد على الذات؛ تعاون الجهات الحكومية. التعدي على حقوقهم، التوظيف؛ التعليم؛ استخدام السلع والخدمات؛ الإجراءات القضائية والإدارية؛ الخدمات والحقوق السياسية؛ الأمومة والأبوة والجنس. الأسرة ، المنزل ، مرافق الرعاية؛ حقهم بالعمل.
تركيا	قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١١) قانون الاعاقة التركي رقم ٥٣٧٨ عام (٢٠٠٥)	تعزيز الوقاية والخدمات الطبية والتعليمية إعادة التأهيل والتوظيف والإعانات والإسكان. الاقامة والصحة والتعليم واعادة التأهيل والرعاية والتوظيف والضمان الاجتماعي.

ويعد التمييز بسبب الاعاقة محظوراً بموجب قوانين بعض الدول كالولايات المتحدة، كوريا الجنوبية، الصين، الكويت، تركيا، إضافة الى سعي صانعي السياسات في هذه البلدان على تكافؤ الفرص بين المواطنين وغيرهم مثل الولايات المتحدة بحيث يتاح للجميع من ذوي الاعاقات الحصول على نفس الامتيازات التي يحصل عليها العاديين من الوصول للخدمات العامة وعدم التمييز في التوظيف بسبب الإعاقة، ولقد وفرت الصين والولايات المتحدة قانون منح ذوي الإعاقات كافة الحقوق المدنية عام ١٩٩٠.

ثانياً: أحكام قوانين التربية الخاصة:

جدول (٢) الأحكام التربوية للطلاب ذوي الاعاقة والمستويات المدرسية التي يغطيها كل قانون للطلاب ذوي الإعاقة

الدولة	القانون	المرحلة الالزامية	الأحكام
الولايات المتحدة	التعليم للأفراد ذوي الإعاقات	الصف ١٢	يحصل الطفل على التعليم المجاني المناسب في البيئة الأقل تقييداً
الصين	قانون الحماية لذوي الإعاقات	جميع المراحل	التعليم الالزامي المجاني والدعم المالي في مختلف المراحل التعليمية مع ما بعد الثانوية وتوفير المنهج وفرص التعليم العالي
الكويت	قانون ٨ حقوق ذوي الاعاقات	يدعم التعليم ما بعد الثانوي	التعليم العالي لبعض الحالات والدعم المهني
كوريا الجنوبية	قانون التعلم مع الأقران	الصف ١٢	التعليم للأطفال في سن ما قبل المدرسة/البيئة الأقل تقييداً/تعليم فردي الزامي ومجاني فيما بعد الثانوية
تركيا	قانون تنظيم خدمات التعليم الخاص	الصف ١٢	احكام قانون تنظيم التعليم التركي: التعليم الفردي واشراك الوالدين مع الطالب والتعليم والتأهيل المهني.

ووفقاً لقانون IDEA للولايات المتحدة الأمريكية فإن إجراءات الاستحقاق والأهلية لخدمات التربية الخاصة تشمل (١٣) فئة من فئات الإعاقة وهي:(التوحد، ضعف البصر، العمى الكلي، الصمم، ضعف السمع، الإعاقة الذهنية، تعدد العوق، ضعف العظام (الإعاقات الحركية)،

الإعاقات الصحية الأخرى، صعوبات التعلم، اضطرابات اللغة والكلام، اصابات الدماغ الرضيّة) والقسم (٥٠٤) لقانون إعادة التأهيل يوفر أماكن الإقامة للطلاب ذوي الإعاقة في المراحل الابتدائية للثانوية، كما يتيح الخدمات لفئات أخرى مثل مرضى السكري والصرع واضطراب فرط الحركة والانتباه(ADHD). (Mattson& Beverly, 2001)

ان قوانين الإعاقة والتعليم الخاص تلعب دور هاماً في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث تعمل الأحكام على مقاومة التمييز وإعادة التأهيل، والتعليم الخاص الذي ينعكس على تحسين نوعية حياة الأفراد ذوي الإعاقة طول فترة حياتهم، ولكن توجد اختلافات في درجة الحماية والخدمات للأفراد ذوي الإعاقة في كل دولة، بالإضافة للأحكام التعليمية الواضحة في قوانين التربية الخاصة والتي قد يكون لها تأثير اجتماعي على النتائج التعليمية الإيجابية للأفراد ذوي الإعاقة، والتي تخضع لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفلسفية لكل دولة. (Ochoa et all, 2017)

الأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة

تشير التقديرات إلى أن مليار شخص يعانون من الإعاقات، أي ما يقرب من ١٥ في المائة من سكان العالم، مما يجعل الأشخاص ذوي الإعاقة أكبر أقلية في العالم (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١). والنتائج التعليمية والتوظيفية والاجتماعية للأفراد ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم بشكل عام سلبية، فحوالي ٨٠ بالمائة من الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في فقر. (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١).

وتشير نتيجة الحياة الفقيرة إلى أن الأفراد ذوي الإعاقة لا يحققون مستويات كافية من النجاح التعليمي أو الدعم، مقارنة بنظرائهم من غير ذوي الإعاقة، من العدد الإجمالي من الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم يقدر عدد الأطفال ذوي الاعاقة والذين تتراوح أعمارهم من الميلاد إلى ١٤ عاماً ١٥٠ مليونًا (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١). عادة ما يتم تعليم الطلاب ذوي الإعاقة في بيئة منفصلة معزولة في البلدان النامية، مع محدودية الوصول إلى منهج التعليم العام الذي يتم توفيره لأقرانهم العاديين (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١).

وهذا الوصول المحدود في الفرص التعليمية أدى إلى انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص ذوي الإعاقة (اليونسكو، ٢٠٠٣)، فتبين أن الطلاب ذوي الإعاقة يكملون

سنوات دراسية أقل مقارنة بأقرانهم العاديين (اليونسكو، ٢٠٠٣). بالإضافة إلى ذلك، يحقق الذكور ذوو الإعاقة متوسط٥,٩٦ سنة مقابل ٧,٠٣ سنة للذكور غير المعوقين، وبالمثل، الإناث ذوي الإعاقة أكملوا ٤,٩٨ سنة من التعليم مقابل ٦,٢٦ سنة للإناث العاديات.

من الواضح أن التحصيل العلمي مهم لأن التحصيل الدراسي المنخفض لذوي الإعاقة يؤدي إلى انخفاض كبير في التعليم والاقتصاد والنتائج المرجوة في مرحلة البلوغ؛ نظرًا لأن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يمكنهم الحفاظ على وظائف تنافسية وفرص عمل أسوة بغيرهم ، فإن العديد من الدول لديها قوانين لتوفير مستوى معيشي أساسي للبالغين ذوي الإعاقة؛ فمثلاً في الولايات المتحدة، يوفر قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٣٥ دخلاً شهريًا أساسيًا للأفراد ذوي الإعاقة من خلال إعانة الضمان الاجتماعي والضمان الإضافي وبرامج الدخل، وتمويل برامج التأمين الصحي، أيضًا خدمات الدعم طويل المدى للأفراد ذوي الإعاقات الشديدة مدى الحياة (Meral, 2014)، ورعاية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يستطيعون توفير ما يكفي لأنفسهم ولكن دعم التعليم الخاص وإعادة التأهيل المهني يسمح للأفراد ذوي الإعاقة ليس فقط بتحسين نوعية حياتهم ، ولكنه يتيح لهم أيضًا اكتساب المهارات اللازمة لدعم أنفسهم من خلال العمل والكسب المادي بالنظر إلى العلاقة بين التعليم والنتائج المهنية والمالية للبالغين .

القضايا والمشكلات في التربية الخاصة والتي مازالت تعاني منها الدول الغربية:

سوف نتطرق إلى قضية تعقيم ذوي الإعاقة في آيسلندا كمثال على قضية ومشكلة من أهم المشكلات في مجال التربية الخاصة، ويعد التعقيم الاجباري للنساء ذوات الإعاقة الذهنية في آيسلندا مثال على التعدي على حقوق ذوي الإعاقة ومن خلال تجربة طبقت على ستة نساء من ذوات الإعاقة الذهنية في آيسلندا، بحيث تم اخضاعهن للتعقيم الاجباري وبلا موافقتهم، وأوضح بعض المشاركات أن خداعهن هو سبب غضبهم، حيث أن ثلاثة من المشاركات تم تعقيمهن بلا موافقتهم والبعض أشار ان التعقيم خيار مناسب مع ظروف الحياة الاجتماعية والفقر فيما أسفرت إحدى المشاركات أن هدفها من الزواج ليس إنجاب الأبناء وإنما للسفر والاستمتاع مما قد يعيقه وجود الأبناء، وكانت اثنتان من المشاركات متزوجات وقالوا ان التعقيم لم يؤثر عليهن بشي،

واثنتان من المشاركات تم خداعهن بحجة إجراء عملية الزائدة الدودية، لكنهما انتقلتا لتعيشا مع أشخاص آخرين وأربع نساء من أصل ست مشاركات تم تعقيمهن بعد عام ١٩٧٥ ، بالتزامن مع إنشاء أول منزل جماعي في أيسلندا خلال هذا الوقت، والتعقيم شرط للقبول بالسكن الجماعي، وبالرغم من أن سياسة الإعاقة الآيسلندية والتشريعات لديها أكدت على مبدأ المساواة الاجتماعية والشراكة المجتمعية لأكثر من ٣٠ عامًا، إلا أن ذلك لم يمنع من هذه الممارسات السلبية بحقهن، والرغم من العواقب السلبية التي تعرضت لها النساء نتيجة لتعقيمهن، وأهمية احترام الخصوصية الجنسية للمرأة ووالحق في تقرير المصير، إلا أن النساء لم يصوروا أنفسهن على أنهن ضحايا بل كن ناجيات ، على الرغم من أنه لا يوجد ما يشير إلى أن التعقيم يمكن أن يحمي النساء من الاعتداء الجنسي. (برادي ،٢٠٠١).

وتم الكشف لاحقًا أنه خلال السبعينيات والثمانينات كانت ممارسات تعقيم النساء ذوات الإعاقة الذهنية تعتبر شرط أساسي مُسبق لمغادرة مؤسسات العزل والاقامة الدائمة (Geirsdóttir & Stefánsdóttir، ٢٠٠٥؛ Sigurjóns دوتير وتراستادوتير، ٢٠٠١؛ ستيفانسدوتير، ٢٠١١). وعمليات التعقيم الإجباري للنساء ذوات الإعاقة الذهنية تمارس بشكل رسمي في معظم الدول الغربية، إلا أن البحث الدولي أشار إلى أن بعض النساء ذوات الإعاقة الذهنية بقوا دون وسائل منع الحمل.

الأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة:

عندما نلاحظ التربية الخاصة في أمريكا والمانيا وغيرها من الدول المتقدمة، وعلى الرغم من تقدم هذه الدولتين في كافة المجالات مثل مجال الطب والانفجار التقني والتطور الصناعي، وغيره من المجالات، نجد أنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب تحقيقه في التربية الخاصة مما يعد مؤشر على وجود معيقات تعتبر أسباب تحول دون الوصول للنظام الشامل في التربية الخاصة ومن أسباب هذه المعيقات:

١- الكم المعرفي الهائل في المناهج وأساليب التقييم الحديثة، مما نتج عنه نشوء فروع علمية حديثة بحاجة للكفاءات ذوي المهارات المتقدمة لتوظيفها وربطها بالتربية الخاصة، وتتضح في المجالات التأصيلية للتربية الخاصة، والتركيز على الجانب الكمي وليس الكيفي في

التربية الخاصة، مثل الاهتمام بعدد البرامج وعدم التركيز على الإجراءات الممارسة والعمليات في تلك البرامج.

٢- القصور في الحوافز والمنح والمكافآت للكفاءات المهنية من العاملين بمجال التربية الخاصة، وتسرب ذوي الكفاءات العلمية من المهنيين في التربية الخاصة، وتحولهم من العمل مع ذوي الإعاقات إلى القطاعات الأخرى كالتدريس الأكاديمي الجامعي والوظائف الأخرى.

٣- السياسات التعليمية تعكس متطلبات السلطات السياسية في الدول، وقد تكون بمنآي عن تكريس جهودها لخدمة ذوي الإعاقات، واقتصار خدمات التربية الخاصة على المدن الكبيرة وتجاهل القرى والمدن الصغيرة والنائية.

٤- عجز التربية الخاصة في المؤسسات التعليمية عن استيعاب جميع الطلاب ذوي الإعاقات في برامجها، كون التربية الخاصة مكلفة وتحتاج لخدمات داعمة لتقدمها مثل الخدمات المساندة والتكيفات الملائمة لتحقيق الوصول.

٥- إن التطور التقني في شتى المجالات ومنها نظم المعلومات وتقنيات التعليم وطرق التدريس الحديثة لذوي الإعاقات والتي تتطلب طاقة وإمكانات هائلة لتغيير وتحسين ما يجري داخل البيئة التعليمية، والذي يتطلب معلمين ومختصين من شتى المجالات ويكون لديهم كفاءة عالية ومؤهلات معينة وتدريب كافي للممارسة الفعالة في مجال التربية الخاصة.

٦- اغفال التدريب الفعال والممارسات المستندة على ادلة علمية للمهنيين العاملين في مجال التربية الخاصة، والتي تحقق الوصول الشامل.

٧- عدم التعاون بين التربية الخاصة والمرافق المجتمعية كافة، وعدم الشراكة بين القطاعات الخاصة والقطاعات الحكومية لتحقيق خدمات التربية الخاصة، وعدم تفعيل الشراكة الأسرية بالإضافة لعدم تطبيق الخطط الانتقالية بطريقة فعالة والتي تضمن الانتقال الفعال للمجتمع مما يدعم الوصول الشامل لذوي الإعاقات. (الباش، ٢٠١٧)

أهم المشكلات التي تحول أمام تطور التربية الخاصة:

من أهم المشكلات في كافة المجتمعات والتي تحول دون تطور التربية الخاصة في تلك الدول مع التفاوت في درجة توفرها في كل مجتمع أو دولة وفقاً للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية:

١- عدم التعاون بين قطاعات المجتمع المختلفة في تقديم الخدمات لذوي الإعاقات، وعدم تنظيم العمل بآلية علمية ومنهجية واضحة مع تحديد المهام وفقاً للقوانين والتشريعات.

٢- إغفال التدخل المبكر لذوي الإعاقات، وعمليات القياس والتشخيص الغير الدقيقة، إضافة لعدم رفع التوقعات حول أداء ذوي الإعاقات والذي ينبعث من النظرة السلبية تجاه قدراتهم.

٣- عدم الإلمام بالجوانب التأصيلية متعددة الإسهامات في التربية الخاصة، والذي يتضح في القصور بالالتزام بالعمل كفريق عمل متعدد التخصصات، لهدف تقديم الخدمة لذوي الإعاقات، وعدم إشراك الأسر كعضو عمل بفريق العمل متعدد التخصصات.

٤- القصور في الخدمات المساندة الداعمة للعملية التعليمية، والقصور في تطبيق الممارسات المبنية على الأدلة والمستمدة من المنهجية العلمية، والفجوة بين بيئة التعليم والبيئة المجتمعية الواقعية، وايضاً الفجوة بين الأبحاث العلمية والممارسات المهنية الميدانية بمجالات التربية الخاصة، وعدم الالتزام بتحقيق الدمج الشامل بشكل فعال يضمن تقديم الخدمات بآلية منظمة وواضحة. (الخطيب، ٢٠١٣)

خاتمة البحث والتوصيات

من خلال العرض السابق للعوامل المؤثرة والقوانين والأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة: دراسة تحليلية في ضوء بعض الدول، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج:

- إن تقديم الخدمات لفئات التربية الخاصة والفئات المستحقة للخدمات يخضع لمدى تطور التربية الخاصة في كل دولة إضافة لتطور العوامل المؤثرة في المجتمع الفلسفية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية.
- يتأثر تقديم الخدمات المقدمة لذوي الإعاقات في المجتمعات بمدى وعي تلك المجتمعات واتجاهاتها الإيجابية لذوي الإعاقة؛ ويتضح ذلك بدقة في المجتمعات التي تولي اهتماما

بتقديم الخدمات لذوي الإعاقات فكلما كانت اتجاهات المجتمع ايجابية نحو ذوي الإعاقات كلما أدى لتقديم الخدمات واستمراريتها بشكل أفضل.

- أن التربية الخاصة في أي دولة من الدول تتشكل بفعل الإطار القانوني التي تعمل بمقتضاه كل دولة من الدول والدور الفعال للقوانين والتشريعات في دعم تقديم الخدمات لذوي الإعاقات وأسرهم وضمان حصولهم على حقوقهم بآلية صحيحة ومنظمة وفقاً للإجراءات القانونية في أي دولة من الدول.
- يوجد العديد من العوامل التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على التربية الخاصة والوصول إلى نظام شامل لها نذكر منها.

١- العوامل الاجتماعية

٢- العوامل الاقتصادية.

٣- العوامل السياسية.

٤- عدم ربط التربية الخاصة بالمجالات التأصيلية الداعمة لتقديم الخدمات مع الخدمات المساندة.

- يعد التمييز بسبب الاعاقة محظوراً بموجب قوانين بعض الدول كالولايات المتحدة، كوريا الجنوبية، الصين، الكويت، تركيا.
- ان قوانين الإعاقة والتعليم الخاص تلعب دور هاماً في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث تعمل الأحكام على مقاومة التمييز وإعادة التأهيل، والتعليم الخاص الذي ينعكس على تحسين نوعية حياة الأفراد ذوي الإعاقة طول فترة حياتهم.
- الأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة:

١- الكم المعرفي الهائل في المناهج وأساليب التقييم الحديثة.

٢- القصور في الحوافز والمنح والمكافآت للكفاءات المهنية من العاملين بمجال التربية الخاصة،

٣- السياسات التعليمية تعكس متطلبات السلطات السياسية في الدول.

٤- عجز التربية الخاصة في المؤسسات التعليمية عن استيعاب جميع الطلاب ذوي الإعاقات في برامجها.

٥- إن التطور التقني في شتى المجالات ومنها نظم المعلومات وتقنيات التعليم وطرق التدريس الحديثة لذوي الإعاقات والتي تتطلب طاقة وإمكانات هائلة لتغيير وتحسين ما يجري داخل البيئة التعليمية.

٦- اغفال التدريب الفعال.

٧- عدم التعاون بين التربية الخاصة والمرافق المجتمعية كافة.

- أهم المشكلات التي تحول أمام تطور التربية الخاصة:

١- عدم التعاون بين قطاعات المجتمع المختلفة في تقديم الخدمات لذوي الإعاقات.

٢- إغفال التدخل المبكر لذوي الإعاقات.

٣- عدم الإلمام بالجوانب التأصيلية متعددة الإسهامات في التربية الخاصة.

٤- القصور في الخدمات المساندة الداعمة للعملية التعليمية.

توصيات البحث:

- أهمية الاطلاع على تجارب الدول في تقديم خدمات التربية الخاصة مع التركيز على الاستفادة من التجارب الرائدة والممارسات والدراسات النظرية والتطبيقية والبحوث العلمية المحكمة في هذا المجال.
- اجراء المزيد من الدراسات للتقليل من العوامل المؤثرة والأسباب التي حالت دون الوصول لنظام شامل في التربية الخاصة.

المـــــراجـــــع

الباش، نورة إبراهيم (٢٠١٧). العوامل المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في بعض الدول المتقدمة: دراسة تحليلية، *مجلة التربية الخاصة والتأهيل*، ٥، ١٠٦-٧٥.

الخطيب، جمال (٢٠١٣). *أسس التربية الخاصة*، الدمام: مكتبة المتنبي.

الخطيب، جمال؛ الحديدي، منى (٢٠١٩). *مناهج وأساليب التدريس في التربية*، بيروت: دار الفكر.

روشستين وجونسون (٢٠١٨). *قانون التربية الخاصة*. (ترجمة: أحمد التميمي) الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.

صابر، فاطمة عوض؛ خفاجة، ميرفت علي. (٢٠٠٢). *أسس ومبادئ البحث العلمي*. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

فاريل، مايكل. (٢٠١٩)، *مقدمة في أصول التربية الخاصة*. (ترجمة: أحمد التميمي) الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.

الوابلي، عبد الله محمد (٢٠٢٠). *الإعاقة الفكرية الأسس التاريخية والنظرية والمفاهيم العلمية ومضامينها التطبيقية*، الرياض: دار جامعة الملك سعود.

بندر العتيبي، إبراهيم المعيقل (٢٠٢٠). *قصة الإعاقة الفكرية*. (كتاب مترجم). الرياض: الناشر الدولي.

Farrell, M. (2009). *Foundation of special education*: An introduction. 1st Edition.

Mattson, D, Beverly, R (2001). Related Services. *National Dissemination Center for Children with Disabilities*: volume 16, 2nd edition.

Meral, F., & Turnbull, R. (2014). *Analysis of Special Education Policy in T urkey and U nited S tates: Improving T urkey's Policy for Students with Intellectual Disability*. Journal of Policy and Practice in Intellectual Disabilities, 11(3), 165-175.

Ochoa, T., Erden, E., Alhajeri, O., Hurley, E., Lee, K., Ogle, L., & Wang, T. (2017). *Disability Laws and Special Education Provisions in China, Kuwait, South Korea, Turkey, and the United States*. International Journal of Special Education, 32(2), 325-354.

Richardson, J., & Powell, J. (2011). *Comparing special education: Origins to contemporary paradoxes*. Stanford, CA. University Press.

Smith,J.D.,& Polloway , E.A.(2014). Before Itard : *Intellectual Disability and the Enlightened Voice of Daniel Defoe.Intellectual and Developmental Disabilities*,52(6),470-474.

Stefánsdóttir, G. V. (2014). Sterilisation and women with intellectual disability in Iceland. *Journal of Intellectual and Developmental Disability*, *39*(2), 188-197.

Willard, T. (1998). Economics and the Individuals with Disabilities Education Act: *The Influence of Funding Form ulas on the Identification and Placement of Disabled Students*. Ind. L. Rev., 31, 1167.

Winzer, M. (1998). A tale often told: The early progression of special education. *Remedial and special education*, 19, 212-218.